ملف العدد

مواقف أوربا وتركيا والصين

سحر عبد الرحيم
مدير تحرير دورية آفاق عربية

على مدار سنوات طويلة اقترحت الإدارات الأميركية المتعاقبة عدداً من المسارات والمقترحات التى كانت تسعى كلها للتوصل إلى تسوية نهائية ودائمة تقوم على مبدأ حل الدولتين لشعبين، الأرض مقابل السلام، باعتبارها الوسيط الرئيسى والأهم بين إسرائيل والفلسطينيين، بداية من خطة الحكم الذاتي التي طرحتها إدارة الرئيس جيمي كارتر سنة ١٩٧٨، كجزء من معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، ومروراً بأوسلو عام ١٩٩٣ ووصولاً إلى خطة ترامب، إلا أن الرئيس ترامب أجرى تغييراً في التوازنات الداخلية ووجه المقترح الأميركي نحو الموقف الإسرائيلي من خلال التشاور والتنسيق الجيد مع إسرائيل حيث التقى ترامب برئيس الوزراء الاسرائيلى نتنياهو فى البيت الأبيض قبل إعلان خطته بيوم واحد، متجاهلاً حق الجانب الفلسطينى فى التشاور أو التنسيق، حيث أعلن فى الثامن والعشرين من يناير ٢٠٢٠ خطته للسلام متعهداً أن تظل القدس عاصمة "غير مقسمة" لإسرائيل ومؤكداً أنها قد تكون الفرصة الأخيرة للفلسطينيين.

تشير تفاصيل صفقة القرن في جوهرها إلى أن ثلث أراضي الضفة الغربية تقريباً سيتم ضمها لإسرائيل، وأن ستة مليون لاجئ فلسطيني ليس لهم حق العودة، وأنه وفقاً للخطة فإن مشكلة اللاجئين يجب أن تحلها الدول العربية التى عليها مسئولية أخلاقية

لإدماجهم في دولها، كما ستقوم إسرائيل بضم جميع المستوطنات الموجودة في الأراضي الإسرائيلية المتصلة مع بعضها. وقد ذكرت منظمة التحرير الفلسطينية أن خطة ترامب تعطي الفلسطينيين السيطرة على ١٥% فقط من فلسطين التاريخية، وفى مقابل فقدانهم أراضي الضفة الغربية يمكنهم الحصول على جزء من أراضي الصحراء المرتبطة بقطاع غزة بالقرب من الحدود المصرية، مشيرة إلى أن هذه هي فكرة إسرائيل لمقايضة الأراضي، أي تأخذ الأراضي الفلسطينية الخصبة وموارد المياه مقابل إعطائهم أرض صحراوية.

وبالنسبة لقضية القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين والتى تعد أكثر القضايا حساسية وأهمية، فإن خطة ترامب للسلام، لم تمنح الفلسطينيين غير منطقة خارج المدينة القديمة لإقامة عاصمتهم، ولن تكون لهم أي سيادة على المدينة القديمة بما فيها المسجد الأقصي، وهو من أكبر القضايا الخلافية في مجمل الصراع. وقد نصت الخطة أيضا على أنه يجب على الدولة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية التخلي عن أي إجراء إتخذاه ضد إسرائيل والولايات المتحدة أمام محكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية والإنتربول، ويجب أن يتعهدا بعدم إتخاذ أي إجراء آخر، الأمر الذى يمنحهما الحصانة من المحاكمة.

ويقدم هذا التقرير قراءة تحليلية لردود الفعل الدولية المتباينة على خطة ترامب للسلام المعروفة إعلاميا بـ "صفقة القرن" من خلال استقراء ردود الفعل الأوربية والروسية والتركية والصينية.

الاتحاد الأوروبي يرفض خطة ترامب للسلام

اتخذت إدارة ترامب خطوات متسارعة نحو بلورة صفقة القرن فى صورة خطة للسلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين دون تنسيق دولى مسبق، الأمر الذى بدا متعارضاً مع الخطط الدولية وخاصة بين روسيا وأمريكا، وتركيا وأمريكا، وقد بدا الاتحاد الأوربى رافضاً بشدة لإرهاصات صفقة القرن قبل إعلانها ففى يناير ٢٠١٧ أعربت فيديريكا موغرينى رئيسة الشئون الخارجية فى الاتحاد الأوربى عن قلقها من

احتمال نقل السفارة الأمريكية للقدس مؤكدة أن الاتحاد الأوربى سيعمل على الإبقاء على بعثته فى تل أبيب والاستمرار فى احترام قرارات الأمم المتحدة التى تعارض ضم اسرائيل للقدس الشرقية التى يريدها الفلسطينيون عاصمة لهم فى المستقبل، مؤكدة أن قلقها يرجع إلى "أن شرائح واسعة من الرأى العام فى أجزاء كبيرة للغاية من العالم يمكن أن يكون لها رد فعل على خطوة لن تكون منسجمة مع التوافق الدولى".

عقب إعلان ترامب خطته للسلام، بادر الاتحاد الأوربى فى ٤ فبراير ٢٠٢٠ بإعلان رفضه لخطة الرئيس الأمريكى ترامب للسلام فى الشرق الأوسط المعروفة إعلامياً باسم صفقة القرن والتى تطالب الفلسطينيين بتقديم العديد من التنازلات، وتتضمن طبقاً للرؤية الأمريكية "حلا واقعيا لدولتين" مع اعتبار القدس "عاصمة غير مقسمة" لإسرائيل، وبموجب هذه الخطة، سيتم منح الفلسطينيين الفرصة للحصول على دولتهم الخاصة ولكن بدون وادي الأردن ذو الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية في الضفة الغربية وبدون القدس الشرقية كعاصمة، وقد أعرب جوزيب بوريل ممثل الاتحاد الأوربى للسياسة الخارجية عن قلقه من اعتزام إسرائيل ضم المزيد من الأراضى الفلسطينية ، مؤكداً أن الاتحاد سيواصل دعم حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ مع تبادل متكافئ للأراضى باتفاق بين الطرفين مع دولة اسرائيل ودولة فلسطين مستقلة ديموقراطية متكاملة ودائمة تعيشان جنباً إلى جنب فى سلام وأمن واعتراف متبادل.

كما دعا بيان الاتحاد الأوربى الطرفين إلى تجديد التزامهما والامتناع عن أى خطوة أحادية الجانب تتعارض مع القانون الدولى يمكن لها أن تزيد من حدة التوتر، مع التأكيد على أن بناء سلام عادل ودائم يستدعى مفاوضات مباشرة بين الطرفين حول المسائل العالقة المتعلقة بالوضع النهائى. وخصوصا المسائل المتعلقة بالحدود وبوضع القدس والأمن ومسألة اللاجئين. وبدا فى البيان قلق دول الاتحاد من تصريحات إسرائيل حول احتمال ضم أجزاء من الضفة الغربية ووادي الأردن، ولذا أكد "بوريل"

خلال زيارته للأردن إنه إذا تم تنفيذ مثل هذه الخطوات، فإنها لا يمكن أن تمر دون الاعتراض عليها.

وتهدد خطة ترامب للسلام بإضعاف المملكة الأردنية التي تستضيف نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، ويخشى الأردنيون أن تكون بلادهم بعد الفلسطينيين واحدة من ضحايا خطة "ترامب"، خاصة مع إعلان "نتنياهو" بضم غور الأردن بمجرد إعادة انتخابه.

سعت إسرائيل لبذل جهود دبلوماسية حثيثة لإثناء الاتحاد الأوربى عن رفضه، حيث ذكرت صحيفة هاآرتس الاسرائيلية في ١٧ فبراير ٢٠٢٠ أن سفراء إسرائيل في الدول الأوروبية يمارسون، في الأيام الأخيرة، ضغوطاً كبيرة على وزارات الخارجية في تلك الدول، بهدف أن يمتنع مندوبوها عن رفض الخطة وعن إطلاق تصريحات أو طرح مقترحات متشددة حيالها. جدير بالذكر أن قرارات الاتحاد الأوروبي ينبغي أن تتخذ بإجماع الدول الأعضاء في الاتحاد، وأن اسرائيل استطاعت أن تحبط قرارات ضدها في الاتحاد الأوروبي من خلال استغلال علاقاتها مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد، مثل هنغاريا، التي أحبطت العديد من القرارات المشابهة في الماضي، ومن أجل إثناء اسرائيل الاتحاد الأوربى عن قراره الرافض لصفقة القرن، روج مندوبو إسرائيل لفكرة أن بلادهم مستعدة لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، وأن معارضة الاتحاد الأوروبي لـ"صفقة القرن" ستشجع "الرفض الفلسطيني".

من جهة أخرى سارعت السلطة الفلسطينية بالتحرك نحو أوربا طلباً للدعم والمساندة فقد دعا رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أوروبا إلى تقديم بديل حقيقي للدور الامريكي المتكرر في إفشال عملية السلام في الشرق الأوسط. وأكد خلال لقائه رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني نوربرت روتجين في ميونخ: إنه "يجب أن يكون هناك بديل حقيقي وتدخل دولي جاد تقوده أوروبا والدول العظمى، لمنع الإفشال المتكرر من أمريكا للأمم المتحدة ولعملية السلام، وليكون بديلا لسياسات الضم وعملية فرض الخطة الأمريكية الإسرائيلية من طرف واحد"، وأضاف "نريد

عملية سلام ذات إطار مرجعي دولي متعدد الأطراف قد يضم الأمم المتحدة أو الرباعية الدولية مضافا اليها بعض الدول، وتكون وفق إطار زمني واضح وإجراءات حقيقية لبناء الثقة بين كافة الأطراف". كما أكد رئيس الوزراء الفلسطينى على أهمية التدخل الدولي والأوروبي بشكل خاص لوقف عرقلة إسرائيل إجراء الانتخابات في القدس وكافة الأراضي الفلسطينية. مشدداً على أهمية بلورة أوروبا لاستراتيجية داعمة للحق الفلسطيني في اللجوء إلى المرجعيات الدولية بما فيها محكمة الجنايات الدولية.

فى الرابع من فبراير ٢٠٢٠ أحبطت بعض دول الاتحاد الأوروبي نشر بيان مشترك من قبل جميع الدول الأوروبية الـ ٢٧ يدين صفقة القرن ويحذر من تداعياتها ومن العواقب الوخيمة التى ستترتب على ضم إسرائيل غور الأردن ومناطق أخرى، حيث اعترضت بعض الدول الأوروبية على الصياغة المقترحة، وصدر البيان فقط باسم جوزيب بوريل مفوض الاتحاد الأوربى للسياسة الخارجية.

أما عن المواقف المنفردة لبعض الدول الأوربية فجاءت على النحو التالى:

فرنسا

رحّبت فرنسا بخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؛ حول الشرق الأوسط "صفقة القرن"، مؤكدة أنها ستواصل العمل مع الشركاء الأوروبيين في هذا الشأن، وستدرسها بعناية، لكنها شددت في المقابل على أن أي خطة للسلام بالمنطقة يجب أن تتوافق مع القانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً، مؤكدة أن حل الدولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ضروري؛ للتوصل إلى سلام عادل ودائم بالشرق الأوسط.

فى أول تعليق له على صفقة القرن قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في تصريح لصحيفة "لوفيغارو" إنه "يؤمن بسيادتين اثنتين"، مؤكداً أنه "يجب أن يكون هناك جانبان من أجل إحلال السلام. لا يمكننا الوصول إليه مع جانب واحد".

وأعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية، في بيان، تعقيبا على ما ورد فيما يسمى "صفقة القرن"، أن بلادها تعرب عن قناعتها بأن حل الدولتين طبقا للقانون الدولي والمعايير الدولية المعترف بها ضروري لقيام سلام عادل ودائم في الشرق

الأوسط، وأضافت، "أن فرنسا ستواصل التحرك في هذا الاتجاه بالتعاون مع الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين وكل الذين يمكنهم المساهمة في تحقيق هذا الهدف"، وأكدت "أن بلادها ستبقى متنبهة لاحترام التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين وأخذها بعين الاعتبار".

وقد تساءلت صحيفة "لوفيجارو" فى مقال للكاتبة "إيزابيل لاسير" هل تخلت فرنسا عن الفلسطينيين؟ حيث اعتبرت ترحيب الخارجية الفرنسية بجهود الرئيس ترامب ووعدها بدراسة خطة السلام التى طرحها يحمل بصمات قصر الإليزيه، كما نقلت ذات الصحيفة عن الديبلوماسى السابق "دونى بوشار" قوله : إنه من الواضح أن فرنسا تراجعت عن مساعيها لدعم دولة فلسطينية.

وقد بات من الواضح أن القضية الفلسطينية أقصيت عن الأجندات الدبلوماسية بسبب الربيع العربى الذى غير المعادلات، حيث تغير العدو الرئيسى للدول العربية فأصبحت إيران وتنظيم داعش الإرهابى تحتل هذه المكانة بدلاً من إسرائيل.

بريطانيا

أثنت الحكومة البريطانية على خطة ترامب ووصف وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب الخطة بـ "المقترح الجدى بشكل واضح، عاكساً وقتاً وجهداً مكثّفين" لبلورته. وأصدرت الخارجية البريطانية بياناً عقب ترحيب رئيس الوزراء بوريس جونسون بالخطة الأمريكية ، جاء فيه أن "اتفاقا للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يؤدي إلى تعايش سلمي يمكن أن يفتح آفاق المنطقة برمتها، وأن يمنح الجانبين فرصة لمستقبل أفضل". وقال إن المسئولين الإسرائيليين والفلسطينيين "هم الوحيدون القادرون" على اتخاذ موقف حيال هذه المقترحات ومدى "استجابتها لاحتياجات وتطلعات شعبيهما"، و"تشجعهم على دراسة الخطة بطريقة صادقة ومنصفة، وبحث إمكانية أن تشكل خطوة أولى للعودة إلى مسار التفاوض"..

كان متوقعا أن يبدأ البريطانيون بالاقتراب تدريجياً من الموقف الأمريكي في السياسة الخارجية مع اقتراب موعد التصويت النهائى على "بريكسيت" إلا أن تماهي

لندن مع واشنطن في السياسة الخارجية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يعني بالضرورة ابتعادها كثيراً عن سياسة الاتحاد الأوربى الحالية في هذا الملف، فموقفه لم يكن متشدداً أساساً إزاء خطة ترامب للسلام.

فيما جاء موقف البرلمان البريطانى مستنكراً لموقف الحكومة ومطالباً بإدانتها الصفقة التى تضرب بعرض الحائط الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ففى ٣١ يناير وقع ١٣٣ عضواً في البرلمان البريطاني على رسالة، طالبوا فيها رئيس الوزراء بوريس جونسون برفض "صفقة القرن" معربين عن "شديد الأسف تجاه مضمون صفقة القرن، حيث إنها تضرب بعرض الحائط الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والقانون الدولي، ولا توفر أي أساس منطقي للعودة للمفاوضات، وتقلل من فرص السلام وتهدد بتجاوز ركن أساسي من أساسيات النظام القانوني الدولي"، داعين لضرورة تمسك المملكة المتحدة بموقفها الراسخ من أن التوصل إلى اتفاق سلام يجب أن يضمن حلا يستند إلى دولتين بالاستناد إلى حدود عام ١٩٦٧، بما يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة إلى جانب اسرائيل، وبما يضمن أن تكون القدس عاصمة مشتركة لكلا الشعبين، وهو ما لا يتوفر في الرؤية التي أعلنها الرئيس الأمريكي، مشددين على أن إعلان "الصفقة" يأتي في "وقت تزداد فيه معاناة الفلسطينيين بفعل عمليات الهدم الإسرائيلية لمنازل الفلسطينيين الأمر الذي يؤدي إلى تشريد عائلات بأكملها، كما تمنع إسرائيل الفلسطينيين في غزة من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم"

ألمانيا

كانت ألمانيا إحدى الدول التى أبدت استعدادها للوقوف بجانب حقوق الفلسطينيين، بقولها أن هناك حاجة لحل دولتين متفاوض عليهم مقبول من كلا الطرفين، وأن المبادرات فقط التي يتم وضعها بالمشاركة الكاملة للشعب الفلسطيني يمكنها تحقيق سلام دائم، ويجب إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء، وفقاً لحدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وإستناداً على قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي"، وفى هذا

الصدد أصدرت الخارجية الألمانية أكد فيه وزير الخارجية هايكو ماس أن "خطة ترامب تثير التساؤلات ولا سلام دائم بين الاسرائيليين والفلسطينيين إلا من خلال حل الدولتين المتفاوض عليه" مضيفاً " أن المبادرة الأمريكية "تثير تساؤلات سنناقشها مع الشركاء فى الاتحاد الأوربى من بين أشياء أخرى، هذه الأسئلة حول مشاركة أطراف النزاع فى التفاوض، وكذلك حول موقف المبادرة تجاه المعايير والمواقف القانونية المعترف بها دولياً".

كانت الحكومة الاتحادية قد أدانت بناء ١٩٠٠ وحدة سكنية إسرائيلية جديدة في الضفة الغربية في مطلع عام ٢٠٢٠، وذكر بيان صحفى لوزارة الخارجية بأنه من وجهة نظر الحكومة الفيدرالية وشركائها فى الاتحاد الاوروبى، فإن بناء المستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى الفلسطينية يتعارض مع القانون الدولى ويشكل عقبة رئيسية أمام إمكانية التوصل إلى حل الدولتين الذى سيتم التفاوض بشأنه بين اسرائيل والفلسطينيين، ولكن خطة ترامب تنص على الاعتراف بجميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. ولذا جاءت "لا" قوية من أوروبا.

جاءت تصريحات المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، لتؤكد دوماً بأن موقف بلادها من القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي واضح ولن يتغير وأن ألمانيا ستواصل دورها من أجل تحقيق السلام العادل وفق حل الدولتين، وقد دعا الرئيس محمود عباس، ألمانيا للانضمام إلى آلية تنفيذ مبادرته البديلة التى طرحها أمام مجلس الأمن بعقد مؤتمر دولي للسلام، وإنشاء آلية دولية متعددة الأطراف أساسها الرباعية الدولية ودول أخرى، لرعاية المفاوضات على أساس الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

يرى المحللون أن هناك علاقة خاصة تربط ألمانيا واسرائيل تتمثل فى أربعة مبادئ أعلنها يوشكا فيشر، وزير الخارجية الألماني، خلال الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية عام ٢٠٠١ أثناء مقابلة له مع صحيفة ألمانية : ألمانيا لديها مسؤولية خاصة تجاه إسرائيل.. إسرائيل لا يجب أن تقف لوحدها أبداً.. حق إسرائيل في الوجود لا

يقبل النقاش.. وأمن إسرائيل يجب أن يتم ضمانه. وربما تفسر هذه المبادئ الموقف الألماني القائم على دعم فكرة حل الدولتين، ولكن الرافض في نفس الوقت لاتخاذ أي إجراءات عملية في هذا الاتجاه لا تقبلها إسرائيل، بل وترفض أن تشارك فرنسا مساعيها للعب دور فاعل أكبر للاتحاد الأوروبي في هذا الصراع.

تركيا

أعرب الرئيس التركي "اردوغان" عن غضبه ورفضه لصفقة القرن معتبراً أنها انتزاع إسرائيلي للأراضي الفلسطينية مدعوماً من الولايات المتحدة، قائلاً: "منح القدس لإسرائيل أمر غير مقبول على الإطلاق، ويتجاهل حقوق الفلسطينيين ويضفي شرعية على الاحتلال الإسرائيلي"، كما اعتبر ما أسماه بـ صمت العرب " أمر مثير للشفقة"، وفى هذا السياق حرص أردوغان على اتخاذ موقف يبدو قوياً لإحراج الدول العربية إلا أن هذا الموقف لم يتعد الخطب الرنانة، وإظهار الدعم "المعنوى" للقادة الفلسطينيين، حيث أجرى اتصالاً هاتفياً فى ٣١يناير ٢٠٢٠ مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس أكد خلاله موقف بلاده الثابت و الداعم للقضية الفلسطينية والرافض لصفقة القرن الأمريكية، والمندد بالمواقف الأمريكية المنحازة لإسرائيل، قائلاً: "إننا نقف إلى جانبكم وإخواننا في فلسطين في هذه المرحلة الحرجة"، وفيما يتعلق بصفقة القرن قال: "تشارككم الرأي بأن هذه الصفقة، لا يوجد بها أي شيء للشعب الفلسطيني، وأنها منحازة بالكامل لإسرائيل، وتكرس الاحتلال وهي استمرار لهذا الاستعمار الإسرائيلي".

ويدعم أردوغان حركة "حماس" باعتبارها أحد فروع جماعة الإخوان المسلمين وزعيمها "إسماعيل هنية"، الذي زار أنقرة فى يناير ٢٠٢٠، على أمل الحصول على دعم أردوغان إلا أنه اكتفى بتطمين هنية عن استعداد أنقرة الكامل لمساندة الحركة دون الافصاح عن أية خطوات ملموسة، حيث لم تتخذ إدارة أردوغان أى موقف واضح وصريح حيال نزاع حماس الأخير مع السلطة الفلسطينية فى رام الله بشأن الانتخابات وهو الأمر الذى لم ينظر له بعين الرضا من المسئولين فى القطاع.

ويمكن اعتبار تحدى أردوغان لخطة "ترامب" بشأن فلسطين جزء لا يتجزأ من سياسة تركيا الخارجية "العثمانية الجديدة" التى تسعى لتوسيع نفوذها الإقليمى حتى لو جر ذلك تركيا لصراعات عديدة مع الغرب فى كل من سوريا وليبيا، حيث يسعى أردوغان إلى إستعادة شعبيته المحلية التى انهارت في أعقاب النكسات الانتخابية الأخيرة عبر تعزيز مكانة تركيا على الساحة الدولية.

روسيا

ترغب موسكو أن تكون شريكاً فعالاً في قضايا الشرق الأوسط ومنها القضية الفلسطينية في ظل الانسحاب الأميركي المتواصل من المنطقة، وينظر الفلسطينيون إلى الموقف الروسي من قضيتهم، كداعم قوي ومساند في مواجهتهم مع واشنطن وتل أبيب.

ترتبط روسيا بعلاقات متميزة بإسرائيل، وكذلك بسورية، وإيران، وباقي الدول العربية، وترى أن الانحياز الأمريكي الفج لصالح إسرائيل سيؤدي لفشل أي مشروع تسوية، ووصول الصراع بين الاسرائيليين والفلسطينيين إلى طريق مسدود يستدعي وجود طرف مقبول من الجميع لحلحلته، وعندها ستكون روسيا ذلك الطرف المقبول والمتوافق عليه من كل أطراف الصراع المختلفة.

قبيل الإعلان عن صفقة القرن وخلال زيارته إلى إسرائيل للمشاركة في المنتدى العالمي للهولوكوست، حرص الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على لقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مدينة بيت لحم، جنوب القدس، فى ٢٣ يناير ٢٠٢٠ وعبّر بوتين عن تفهمه للقلق الفلسطيني مما وصلت إليه القضية الفلسطينية في ظل الموقف الأميركي. ووصف العلاقات الروسية الفلسطينية بـ "المتجذرة والتاريخية"، مبدياً استعداده لتطويرها وترسيخها في المجالات الاقتصادية والإنسانية، بالإضافة إلى حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لافتاً إلى إبلاغ واشنطن رفض بلاده للخطة الأميركية للسلام، لأنها "لا تستند إلى حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ولن

تحقق السلام العادل والدائم".

وبعد إعلان ترامب عن صفقته ألقت روسيا الكرة فى ملعب أصحاب القضية الرئيسيين، ففي أول تعليق رسمي من موسكوعلى إعلان بنود الخطة الأمريكية للسلام، قال نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف إن روسيا ستدرس "صفقة القرن"، وأن الأهم هو موقف الفلسطينيين والعرب منها، لكنه أكد فى الوقت نفسه أن أية تسوية في الشرق الأوسط تتطلب إجراء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل، قائلا: "نعتقد أن عليهم الانخراط في المفاوضات المباشرة والتوصل إلى حلول توافقية مقبولة للطرفين"، وتابع: "لا نعلم ما إذا كانت المقترحات الأمريكية مقبولة للجانبين أم لا". ورغم تأكيدها مراراً على رفض أي حل لا يتضمن الاتفاقيات السابقة، وقرارات الشرعية الدولية، إلا أن روسيا هذه المرة تريثت في إعلان ذلك لمنع إحراج ترامب،. حيث من مصلحتها حصوله على ولاية ثانية، لأنها ترى في وجوده بالسلطة تراجع لليبرالية الغربية سياسياً، والعولمة اقتصادياً، ويؤدي لتفكك أوروبا واقترابها منها. ولذلك استخدمت الدبلوماسية المباشرة للتأكيد على هذا الرفض دون إعلانه رسمياً، عبر اتصال المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ميخائيل بوغدانوف بالقيادي الفلسطيني صائب عريقات.

خلال أقل من خمسة شهور قام نتنياهو بزيارتين لروسيا التقى خلالهما بالرئيس الروسى بوتين، الأولى فى ١٣ سبتمبر ٢٠١٩ وهى الزيارة التى حملت العديد من الأهداف منها ما هو انتخابى حيث تأتى الزيارة قبيل الانتخابات الاسرائيلية بخمسة أيام، ومنها ما هو أمنى حيث يسعى نتنياهو لترسيخ التعاون الأمنى مع روسيا فى سوريا لمنع التصادم فى العمليات الجوية وأيضا لبحث ملف الوجود الإيرانى فى سوريا. والثانية فى ٣٠ يناير ٢٠٢٠ فى طريق عودته من الولايات المتحدة عقب الإعلان عن صفقة القرن لإطلاع الرئيس الروسى على تفاصيل الخطة، وجاءت تصريحات بوتين بعد اللقاء لتشير إلى ارتياح روسى لخطة ترامب للسلام : "أن هناك

فرصة ربما تكون فريدة لتحقيق السلام" وفى المقابل عبر نتنياهو عن سروره بالموقف الروسى حيث كتب على صفحته على الفيسبوك" إن العلاقات الروسية الإسرائيلية أمتن وأقوى وأفضل من أى وقت مضى.

من جهة أخرى دعا سيرجى لافروف إلى إجراء تقييم دولى للخطة الأمريكية، واقترح أن تنضم اللجنة الرباعية الدولية إلى مناقشة وتحليل صفقة القرن الأمريكية، من جهته يرى المحلل السياسي الفلسطينى نبيل عمرو أن موسكو غير قادرة حالياً على كسر الاحتكار الأميركي لعملية السلام بسبب رفض تل أبيب وجود دور روسي فاعل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، نتيجة موقف موسكو المساند لحل الدولتين، أما السفير الفلسطيني لدى موسكو عبد الحفيظ نوفل فيرى أن الموقف الروسي من القضية الفلسطينية ثابت، على الرغم من العلاقة الممتازة بين موسكو وتل أبيب، وأن الفلسطينيين "يراهنون جزئياً على الموقف الروسى بهدف تدخل فاعل يخدم عملية السلام"، وطالب نوفل برعاية دولية متعددة تكون واشنطن وموسكو وبروكسل أطرافاً فاعلة فيها، داعياً إلى عمل جماعي من تلك الدول يحث واشنطن على الانضمام إلى الموقف المساند لحل الدولتين.

الصين

يؤكد الموقف الصيني المعلن منذ فترة طويلة بأنه يتعين السماح للفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة، إلا أن الصين لم تكن عادة تلعب جوهرياً دوراً يذكر في صراعات الشرق الأوسط رغم اعتمادها على المنطقة في إمدادات النفط.

اتخذت الصين موقفاً واضحاً من خطة ترامب للسلام يؤكد على ضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة عند الحديث عن أى خطة مزمعة للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأكد المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الصينية، أن بلاده ترى أن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، و"حل الدولتين"، ومبدأ "الأرض مقابل السلام"

وغيرها من الإجماع الدولي، تشكل الأساس لحل القضية الفلسطينية ويجب احترامها، الاستماع إلى آراء ومقترحات الأطراف الرئيسية، خاصة الجانب الفلسطيني، وينبغي التوصل إلى اتفاق من خلال الحوار والتفاوض على قدم المساواة، ما سيساعد على دفع التسوية المبكرة والشاملة والعادلة والدائمة للقضية الفلسطينية.

إعلان نتنياهو "ضم" أجزاء من الضفة الغربية وغور الأردن

الضمّ حلقة من حلقات المشروع الاسرائيلي المتوسع في المنطقة، ويأتي ضمن سلسلة خطوات قامت بها الحكومة الاسرائيلية خلل السنوات الماضية، وكانت النية نحو مخطط ما يسمى بـ "الضمّ" وما شابه مبيّتة وجاهزة قبل طرح "صفقة القرن"، وكانت هناك العديد من الصيغ والدعوات التي تنادي بسلب الضفة الغربية كاملة وجعلها "يهودا والسامرة"، أي تهويدها أو "أسرلتها" بالكامل، كما فعل من قبل مع الأراضي التي احتلها عام ١٩٤٨م، في محاولة لمسح الهوية الفلسطينية عن أكبر كتلة سكانية وجغرافية يسكنها الفلسطينيون داخل فلسطين.

فى الأول من يوليو ٢٠٢٠ أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في أكثر من تصريح، أن حكومته تعتزم الشروع بتنفيذ الضم، وأنه يريد ضم نصف المنطقة ج. وتشكل المنطقة "ج" ٦١% من مساحة الضفة الغربية المحتلة، وتخضع حاليا لسيطرة أمنية وإدارية إسرائيلية، وفق اتفاقية أوسلو الثانية عام ١٩٩٥، وتعرض الخطة اعترافا أمريكا بالمستوطنات الإسرائيلية المتناثرة في الضفة الغربية وسيادة إسرائيلية على غور الأردن وهي أراض احتلتها إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ ويطالب بها الفلسطينيون لإقامة دولتهم المستقبلية.

سبع دول أوربية تحذر إسرائيل من "ضم" أراضي الضفة الغربية

- فى بيان مشترك باسم دول الاتحاد الأوربي، الأعضاء الحاليين والمقبلين بمجلس الأمن الدولي، أعلنت ٧ دول أوروبية وهي: بلجيكا وإستونيا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا والنرويج والمملكة المتحدة ، أنها لن تعترف بالضم الإسرائيلي المحتمل لأراضٍ فلسطينية، محذرة من عواقب على العلاقات الوثيقة مع إسرائيل.جاء ذلك

في بيان مشترك تلاه على صحفيين، عبر دائرة تلفزيونية، رئيس مجلس الأمن لشهر يونيو ٢٠٢٠، السفير الفرنسي هو نيكولا دو ريفيير، ويتألف المجلس من ٥ دول دائمة العضوية، هي بريطانيا، فرنسا، الصين، روسيا والولايات المتحدة، بجانب ١٠ دول غير دائمة العضوية، هي حاليا: بلجيكا، إستونيا، ألمانيا، الدومنيكان، إندونيسيا، النيجر، سانت فنسنت وجزر غرينادين، جنوب أفريقيا، تونس، وفيتنام.

- أكد دو ريفيير أن "القانون الدولي هو ركيزة أساسية للنظام الدولي القائم على القواعد، وفي هذا الصدد، نتذكر موقفنا الثابت بأننا لن نعترف بأي تغييرات على حدود ١٩٦٧، ما لم يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون عليها".وتابع:"سيبقى حل الدولتين (فلسطينية وإسرائيلية)، مع كون القدس العاصمة المستقبلية للدولتين، هو السبيل الوحيد لضمان السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة".وقال : "ضم أراضٍ فلسطينية إلى إسرائيل سيكون له نتائج سلبية على أمن واستقرار المنطقة، بما فيه أمن إسرائيل، وهو أمر غير قابل للتفاوض بالنسبة لنا" .كما نوه إلى العلاقة الوثيقة التى تربط هذه الدول بإسرائيل، مؤكداً أنه سيكون للضم عواقب على تلك العلاقة الوثيقة بإسرائيل، ولن يتم الإعتراف به " مشدداً على أنه "إذا تم تنفيذ أي ضم إسرائيلي للضفة الغربية المحتلة – مهما كان كبيرا أو صغيرا – فإنه يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، بما فيه ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك قرارات مجلس الأمن".
- حذر دو ريفيير من خطورة مسألة الضم باعتباره "من شأنه أن يقوض بشدة استئناف المفاوضات، وإمكانية التوصل إلى حل الدولتين المقبول من الطرفين، واحتمال قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وسيضعف جهود إحلال السلام الإقليمي وجهودنا الأوسع للحفاظ على السلام والأمن الدوليين".
- من جهة أخرى أكد أكثر من ألف مشرع من مختلف أرجاء أوربا في رسالة للحكومات الأوربية إن أي خطوة إسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية ستكون

قاتلة لآفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني وستتحدى المفاهيم الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية ويتعين منعها بإجراءات مضادة إذا تطلب الأمر، وتثير الرسالة التي وقع عليها ١٠٨٠ مشرعا من ٢٥ دولة أوربية ونُشرت فى ٢٤ يونية ٢٠٢٠، مخاوف برلمانية بشأن خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام الإسرائيلي الفلسطيني. وقال المشرعون ومنهم أعضاء من برلمانات المجر وجمهورية التشيك وهما دولتان تتعاطفان مع إسرائيل ومع خطة ترامب المعلنة يوم ٢٨ يناير/ كانون الثاني "الاستيلاء على الأراضي بالقوة لا مكان له في ٢٠٢٠"وأن الضم يمثل أنتهاكاً للقانون الدولى.

- دعا البرلمانيون الأوربيون إلى "عقوبات متناسبة" إذا مضت إسرائيل قدما في خطط الضم، في إشارة إلى عقوبات اقتصادية وتجارية محتملة. ولإسرائيل أكثر من ٤٠٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية.
- طالب المحقق الحقوقي بالأمم المتحدة، مايكل لينك، الاتحاد الأوروبي بالنظر في إجراءات لمنع إسرائيل من ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة أو معاقبتها على ذلك، وجاء في بيان أصدره لينك، فى ٢٠٢٠ أنه على الاتحاد الأوروبي أن يشدد تحذيراته من الخطط الإسرائيلية "بقائمة صارمة من الإجراءات المضادة"، في إشارة إلى عقوبات اقتصادية أو تجارية ممكنة.وقال لينك: "لقد وصلنا إلى نقطة لا يمكن عندها للقرارات غير المقترنة بالعزم والتصميم أن تسهم في إدراك السلام العادل والدائم وتحقيق الأمن الإنساني الذي يستحقه الفلسطينيون والإسرائيليون".
- مجدداً اتخذت ألمانيا موقفاً قوياً ورافضاً للإجراءات الإسرائيلية الساعية للقضاء على كل الحقوق الفلسطينية المشروعة فى إقامة دولتهم، ففى ١ يوليو ٢٠٢٠ عقد البرلمان الألماني الاتحادي "البوندستاغ" جلسة نقاش حول "القضية الفلسطينية –الإسرائيلية"، في ظل المخططات الإسرائيلية لضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأكد وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، في افتتاح الجلسة، أن ألمانيا لن تعترف بأية خطوات أحادية الجانب، مؤكدًا التزام بلاده بدعم "حل الدولتين"

وإحياء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين تحت رعاية الرباعية الدولية أو إطار متعدد الأطراف، مؤكداً أن بلاده سوف تتحمل مسؤوليتها في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وستلتزم بتطبيق القانون الدولي ولن تقف صامتة إزاء أي مخالفة لهذا القانون، وعلى الجهة التي تخرق القانون تحمّل تبعات ذلك. وفى ختام الجلسة صوت بالأغلبية على مشروع قرار تقدم به الائتلاف الحكومي، المكوّن من حزبي الاتحاد المسيحي والاشتراكي الديمقراطي، يؤكد "التمسك بحل الدولتين ويدعم السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط".تأتى أهمية هذه الجلسة من كونها الجلسة الأخيرة للبرلمان قبل الذهاب إلى العطلة الصيفية، إلى جانب تزامنها مع ترؤس ألمانيا مجلس الاتحاد الأوروبي لمدة ستة أشهر، والرئاسة الدورية لمدة شهر لمجلس الأمن الدولي اعتباراً من الأول من يوليو.

من جهة أخرى حذرت صحيفة "إيكونوميست" البريطانية من العواقب الوخيمة لخطة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ضم أراض فلسطينية من الضفة الغربية، والتكلفة الباهظة لتلك الخطوة كونها تقرب إسرائيل من خيار مشؤوم على مستقبلها، وما سيؤدي إليه من زعزعة لاستقرار المنطقة وإجهاض فكرة حل الدولتين، وفرص التعايش السلمي بين دولة فلسطينية وأخرى يهودية يوما ما وانتقدت المجلة سعي نتنياهو العام الماضي لجذب الناخبين المتشددين اليهود من خلال تعهده باستيعاب عدد من المستوطنات وضم غور الأردن ضمن خطة ترامب المزعومة للسلام، ورأت الصحيفة أنه حتى لو سارت عملية ضم الأراضي بسلام فإن هناك تكلفة أخرى لا يمكن إغفالها، وهي أن ضم أجزاء من الضفة الغربية يضع إسرائيل أمام خيارين: إما منح الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية الكاملة وهو ما قد يمكنهم من التفوق على اليهود من حيث العدد وفي التصويت الانتخابي يوما ما، أو خيار تركهم في مناطق مغلقة بأقل قدر من الحقوق مما يجعل من إسرائيل دولة فصل عنصري. وعليها أن تجد مخرجا يجنبها هذين المصيرين إذا أرادت أن تظل يهودية وديمقراطية.

أخيراً

- يدعم الاتحاد الأوربى دائما إحياء العملية السياسية، والتي كانت مقبولة من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني قبل ظهور صفقة القرن، و يسعى لحث الطرفين على عدم اتخاذ خطوات أحادية الجانب تخالف القانون الدولي وتساهم في تفاقم التوترات.
- اللافت أن المواقف الأوروبية السابقة إزاء الخطوات الأميركية التي خرقت قرارات الأمم المتحدة كانت أقوى من نظيرتها تجاه صفقة القرن. فعلى سبيل المثال، في ديسمبر ٢٠١٧ استنكر الرئيس الفرنسى ماكرون نقل السفارة الأميركية إلى القدس واصفاً إياه بأنه "خطر على عملية السلام"، كما علقت تيريزا ماي رئيسة وزراء بريطانيا السابقة على قرار ترامب نقل السفارة بأنه "غير مساعد في مسألة آفاق السلام في المنطقة". وفي مايو ٢٠١٩ كاد الاتحاد الأوروبى يصدر بيان إدانة للخطوة الأميركية لولا عرقلة المجر والتشيك ورومانيا للمشروع.
- بدا الرفض الأوربى لصفقة القرن فور إعلانها حاسماً وقوياً من خلال بيان أصدره الممثل الأعلى للاتحاد الأوربى للشئون الخارجية والسياسية والأمنية جوزيب بيريل لكن سرعان ما خفت حدة الرفض الأوربى عبر دعوة بعض الدول على رأسهم بريطانيا لمناقشة الخطة وبحثها والبناء على الجوانب الإيجابية فيها.
- لا شك أن الأزمات الأخيرة التى تعرض لها الاتحاد الأوربى سواء أزمة بريكسيت التى تسبب فيها خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبى، أو أزمة انتشار فيروس كورونا الذى أصاب ملايين حول العالم وأدى لخسائر مادية وبشرية هائلة كان لأوربا نصيب كبيرمنها، وأثر بشكل قوى ومباشر على كيان الاتحاد الأوربى ووحدته وهدد استمراره ووجوده، الأمر الذى سيترك أثره على السياسة الخارجية للاتحاد في مجالات شتى ومن بينها الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.
- ربما تلجأ دول الاتحاد الأوربى لإتخاذ بعض "الإجراءات الرادعة" بحق إسرائيل في

حال ضمها لأجزاء من الضفة الغربية، ومن المرجح أن يكون للرسالة التي وقعها أكثر من ألف برلماني أوروبي رفضاً لقرار الضم أثر في تأجيل الموقف الإسرائيلي فى المضى قدماً فى إجراءات الضم خاصة مع تصاعد الاحتجاجات فى الداخل الفلسطينى، خاصة فى ظل الرؤية القائلة بوجود تبدل في الموقف الأميركي من قرار الضم نحو مزيد من التريث.

المصادر :

١- ما هى أبرز محاور خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط؟ قناة فرانس ٢٤- ٢٠٢٠/١/٢٩ على الرابط التالى:
https://www.france24.com/ar/20200129-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2

٢- موسكو: روسيا ستدرس "صفقة القرن" الأمريكية والأهم هو موقف الفلسطينيين والعرب منها، قناة روسيا اليوم ، ٢٠٢٠/١/٢٨
https://arabic.rt.com/middle_east/1080735

٣- ألمانيا وإسرائيل – علاقات إستثنائية يشوبها خلاف حول الملف الفلسطيني ، ٢٠٢٠/٥/١٤
https://www.dw.com/ar/%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86

٤- بريطانيون يرفضون موقف حكومة بلادهم الإيجابى من "صفقة القرن"، بوابة اللاجئين الفلسطينيين، ٢٠٢٠/٢/١٢
https://refugeesps.net/posts/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86

٥- الموقف البريطانى من صفقة القرن بين التأييد والرفض، صحيفة عمان ديلى ، ٢٠٢٠/٢/٣
https://www.omandaily.om/?p=764041

٦- الاتحاد الأوربى : لا نعترف بسيادة اسرائيل على الأراضى المحتلة منذ ١٩٦٧، موقع سى إن إن عربية، ٢٠٢٠/٢/٤
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/02/04/eu-does-not-recognise-israel-sovereignty-67-territories

٧- الاتحاد الأوربى ينتقد صفقة القرن ويعبر عن قلق بشكل خاص من نية اسرائيل ضم غور الأردن، صحيفة رأى اليوم ، ٢٠٢٠/٢/٤
https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8

٨- الصين تشددعلى دعمها للقضية الفلسطينية ، موقع اليوم السابع ، ٢٠٢٠/٢/١٢
https://m.youm7.com/story/2020/2/12/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B4%D8%AF%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89

٩- صفقة القرن : فرنسا تؤكد على ضرورة حل الدولتين طبقاً للقانون والمعايير الدولية، شبكة مونت كارلو الدولية ، ٢٠٢٠/١/٢٩.
https://www.mc-doualiya.com/articles/20200129-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9

١٠- فرنسا تتحفظ على صفقة القرن وتدعو إلى دولتين حقيقيتين ، موقع قناة الغد ، ٢٠٢٠/٢/٢.
https://alghad.com/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7

١١- أردوغان: صفقة القرن تهديد للسلام ولن نسمح بشرعنة الاحتلال ، شبكة سى إن إن ، ٢٠٢٠/٢/١٦.
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/02/16/erdogan-peace-plan-trump

١٢- موقف تركيا من صفقة القرن، موقع ترك بوست، ٢٠٢٠/٢/٤
https://turk-post.net/p-296621/

١٣- مخطط ضم أجزاء من الضفة الغربية وغور الأردن، موقع سبوتنيك عربى
https://arabic.sputniknews.com/trend/Benjamin-Netanyahu-annex-West-Bank/
١٤- خبير حقوقي يحث الاتحاد الأوروبي على معاقبة إسرائيل إذا ضمت أجزاء من الضفة، موقع Rtعربى
https://arabic.rt.com/middle_east/1128444-
١٥- الضم الإسرائيلى أبعاد وتداعيات، رضوان الأخرس ، مقال بصحيفة العرب القطرية، ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ على الرابط التالى:
https://m.alarab.qa/Story/1517637?categoryId=2&category=a&section=a&sectionId=370&title=a
١٦- مقال بصحيفة الإيكونوميست البريطانية، Israel weighs the future of the West Bank فى ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالى:
https://www.economist.com/middle-east-and-africa/٢٠٢٠/٠٦/٢٧/israel-weighs-the-future-of-the-west-bank